عوامل التهرب من ضريبة الدخل من وجهة نظر المكلف

جغلوف ثلجة نوال
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

ملخص

يهدف المقال إلى محاولة تحديد وتحليل دور العوامل التي تتحكم في سلوك المكلف عند اتخاذه قرار التهرب من ضريبة الدخل، قصد فهم دوافع تهربه واختيار تبعا لذلك الإستراتيجية المناسبة لمواجهة مثل هذا القرار. وهذا من خلال طرح التساؤل التالي: ما هي العوامل التي تساعد المكلف على اتخاذ قرار التهرب من ضريبة الدخل؟

لقد أجريت الدراسة الميدانية من خلال توزيع استمارات على المكلفين في الإدارة الضريبية بالخروب التابعة لولاية قسنطينة، وتوصلت الدراسة إلى أن قرار التهرب تحكمه مجموعة من العوامل الضريبية، الاجتماعية والأخلاقية، كما أوصت الدراسة الميدانية بتبسيط تشريع الضريبة على الدخل، تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين والترويج الصحيح لمعيار الوعي الضريبي مع لفت انتباه المكلف إلى أهمية الحصيلة الضريبية في تغطية النفقات العامة.

الكلمات المفتاحية: التهرب من ضريبة الدخل، التشريع الضريبي، المكلف، الإدارة الضريبية، العوامل الاجتماعية والأخلاقية.

Abstract

L'objectif de cet article consiste à déterminer et à analyser le rôle des facteurs qui contrôlent le comportement du contribuable lorsqu'il prend la décision de l'évasion de l'impôt sur le revenu, afin de comprendre les motivations de son évasion et partant le choix de la stratégie appropriée pour faire face à une telle décision. Et ce en introduisant la question suivante : Quels sont les facteurs qui aident les contribuables à prendre la décision de l'évasion de l'impôt sur le revenu?

L'étude a été menée par la distribution de questionnaires aux contribuables de l'administration fiscale d'El Khroub, Constantine. L'étude a révélé que la décision de l'évasion est due à des facteurs fiscaux, sociaux et moraux. L'étude a également recommandé de simplifier la législation fiscale, d'améliorer la relation entre l'administration fiscale et les contribuables, de promouvoir la conscience fiscale et d'attirer l'attention sur l'importance des recettes fiscales dans la couverture des dépenses publiques.

Mots-clés : l'évasion de l'impôt sur le revenu, la législation fiscale, le contribuable, l'administration fiscale, les facteurs sociaux et moraux.

مقدمة:

التهرب الضريبي مفهوم متداول للتعبير عن ظاهرة غير مقبولة لكن نعجز عن تحديد حجمها ووضع الحدود من أجل تعريفها، فمجرد التساؤل عن المبلغ الذي يمثله التهرب الضريبي يبقى دون إجابة واضحة ودقيقة. السائد فقط هو تواجد الظاهرة في جميع الدول وبحجم مهم، والذي سوف لن يعن إلا وجود عدد من المكلفين يعتبرون من الطبيعي عدم أداء التزاماتهم الضريبية وبذلك عكس ثقل ضرائبهم على المجتمع وعلى المكلفين الآخرين.

يتميز قرار التهرب من ضريبة الدخل عن غيره من القرارات التي يتخذها المكلف بأنه سيمارس مباشرة على الدولة، هذه الأخيرة التي تتمتع بحقها في صياغة التنظيم الفني للضريبة على الدخل من خلال تحديد الوعاء ومعدلات الإخضاع، تحصيل الضريبة، مراقبة تصاريح المكلفين وتسليط العقوبات في حالة عدم الامتثال للقوانين؛ ومع كل ذلك، يبقى مثل هذا القرار يثير قلق الدول بسبب: من جهة، الخسارة التي تصيب مواردها المالية مما يعرقل تأمين الإنفاق العام ومن جهة ثانية، يحول دون إمكانية التوزيع العادل للعبء الضريبي مما ينجر عنه ارتفاع التكلفة الضريبية على المكلفين الشرفاء وهذا فيه خرق لمبدأ العدالة أمام الضريبة أما من جهة ثالثة، فهو يترجم عدم كفاءة الإدارة الضريبية.

مشكلة الدراسة:

يتفق الماليون والمهتمون بموضوع الضرائب على أن ظاهرة التهرب الضريبي تدرج ضمن ما يعرف باقتصاديات مقاومة الضريبة Economie de la résistance à l'impôt التي تدرس مجموع السلوكات الفردية والجماعية التي تهدف إلى التقليل أو إلغاء التكلفة الضريبية للمكلف. وعليه ستشكل هذه المقاومة إشارة لعدم استجابة السياسة الضريبية للدولة لطموحات المكلفين، الأمر الذي يتطلب التركيز على سلوك الطرف الذي يتخذ قرار التهرب الضريبي وهو المكلف.

من هنا جاءت فكرة البحث في محاولة تحديد، فهم وتحليل دور مختلف العوامل التي تتحكم في سلوك المكلف عند اتخاذه قرار التهرب من ضريبة الدخل، مستندين في ذلك على ما جاءت به الكتابات النظرية حول الموضوع وكذا على ما أثبته الواقع العملي من خلال طرح التساؤل التالي: ما هي العوامل التي تساعد المكلف على اتخاذ قرار التهرب من ضريبة الدخل؟

كما يمكننا إضافة بعض الأسئلة المكملة للسؤال السابق:

- ما هو التهرب الضريبي؟
- ما هي العوامل الضريبية التي تساعد المكلف على اتخاذه قرار التهرب من ضريبة الدخل؟
- هل توجد عوامل أخرى لقرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل؟
- ما هي الأسس التي ينبغي التركيز عليها عند الصياغة الجيدة لإستراتيجية الوقاية من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل؟

أهداف الدراسة:

استعراض أهم الكتابات الأدبية لتمييز ظاهرة التهرب الضريبي عما قد يختلط بها من مظاهر الامتناع عن أداء جزء أو كل الالتزام الضريبي، فالصياغة الجيدة لمفهوم التهرب الضريبي أمر على درجة كبيرة من الأهمية للبحث في العوامل المساعدة على اتخاذ المكلف قرار التهرب الضريبي من ضريبة الدخل؛

تحديد وتحليل العوامل التي تساعد المكلف على اتخاذ قرار التهرب من ضريبة الدخل، والتي سنستمدها من نظرية الرشادة التي تبنها اقتصاديو المقاربة المنفعية Approche utilitariste وكذا من مختلف الدراسات الاستطلاعية، التي تمت حول الموضوع والتي لا تزال تستشهد بها مختلف المقالات إلى يومنا هذا بسبب الافتقار إلى مثل هذه الدراسات في الوقت الحاضر؛

محاولة رصد أهم العوامل التي يبرر بها المكلف قرار التهرب من ضريبة الدخل على ضوء ما توصلت إليه الدراسة الميدانية؛

الخروج بنتائج تسمح بصياغة الإستراتيجية المناسبة للوقاية من التهرب الضريبي، والتي تعتمد على الفهم الصحيح للعوامل المساعدة على تهرب المكلف من ضريبة الدخل.

فرضيات الدراسة:

يعود قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل إلى ارتفاع معدل الضريبة، ضعف احتمالات الاكتشاف نتيجة الخضوع للمراقبة وكذا عدم ردعية عقوبة التهرب الضريبي فقط؛

يوجد بالإضافة إلى العوامل الضريبية العديد من العوامل النفسية، الأخلاقية والاجتماعية ذات التأثير على قرار المكلف بالتهرب من ضريبة الدخل.

أهمية الدراسة:

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة خفية تعجز السلطات على وضع يدها عليها، فتوجه مباشرة اهتمامها نحو قضايا الرقابة أو العقوبات التي ستطبقها على المكلفين الذين يثبت في حقهم التهرب الضريبي، لكن من الخطأ استبعاد سلوكات المتهربين المحتملين عند صياغة الاستراتيجيات المناسبة للتصدي للظاهرة، فحسب دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، المتعلقة بتسيير خطر عدم الامتثال الضريبي indiscipline fiscale، أكدت فيها على ضرورة فهم السلطات العمومية للعوامل التي تولد سلوك التهرب الضريبي لدى المكلف. ولا شك في أن ربط موضوع التهرب الضريبي بالمكلف كطرف أساسي فاعل، من خلال اتخاذه لقرار التهرب الضريبي، من شأنه أن يضع النقاط على مدى كون دراسة ظاهرة التهرب الضريبي لا يجب أن تكون بمعزل عن الأطراف التي تشارك في تحقيقها. ومنه تتمثل أهمية هذا البحث في أنه:

- يدرس موضوع يرتبط مباشرة بإيرادات الدولة وهو التهرب الضريبي ويصب مباشرة ضمن اهتمامات الدولة الجزائرية خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول؛
- يؤكد على وجود مكلف رشيد يتخذ قراراته بصورة عقلانية بعيدا عن باقي الاعتبارات الأخرى؛
- يقدم مساهمة نظرية وعملية باللغة العربية، نرجو أن تثر المكتبة العربية في هذا الميدان، خاصة من خلال تقديم تفصيلا للنموذج النظري الرئيسي لقرار التهرب الضريبي، ولحد ما اطلعت عليه، هو الافتقار لمثل هذه الدراسات الإحصائية الرياضية.

منهجية الدراسة:

لقد أدت بنا طبيعة الإشكالية إلى اعتماد المنهج الوصفي، التحليلي، الإحصائي الرياضي وكذا منهج دراسة حالة وقصد الإحاطة بجميع جوانب الموضوع قسمنا البحث إلى العناصر التالية:

أولا: الملامح العامة لتطور ظاهرة التهرب الضريبي؛

ثانيا: عرض النموذج الأساسي لقرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل؛

ثالثا: تأثير العوامل الضريبية على قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل؛

رابعا: تأثير العوامل النفسية، الأخلاقية والاجتماعية على قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل؛

خامسا: عرض الدراسة الميدانية.

أولا: **الملامح العامة لتطور ظاهرة التهرب الضريبي:**

يتداول مصطلح التهرب الضريبي، من طرف عامة الناس ومن طرف المختصين، سواء في البلاد العربية أو باقي بلدان العالم، وذلك تحت ترجمات مختلفة للكلمة. حيث يأتي مصطلح التهرب Évasion في اللغة الفرنسية من فعل الهروب Action de s'évader،

ويرجع فعل هربs'Évader إلى الأصل اليوناني Evadere أي يخرج منSortir de [1].
فهذه الازدواجية في اللغة الفرنسية موجودة كذلك في اللغة الألمانية: فالغش الضريبي بمعنى Schmuggel يختلف عن Steurflucht بمعنى الهروب والتهرب الضريبي، أما في اللغة الانجليزية فعبارة Tax evasion والمعروفة في اللغة الفرنسية بـ Fraude fiscale تعني الغش الضريبي وليس التهرب الضريبي، الذي يطلق عليه Tax avoidance. وحتى التشريعات العربية تستعمل ألفاظا كثيرة للدلالة على فعل الإفلات من الضريبة. ففي لبنان مثلا تستخدم كلمة التملص، أما مصر والعراق فتستخدمان كلمة التخلص، في حين تستخدم كلمتا التملص والتهرب في الأردن. وتستخدم سوريا التهرب[2]، أما في الجزائر فكلمتي الغش والتهرب الضريبيين هما المتداولتين.

يقودنا البحث في أسباب عدم الدقة في استخدام المصطلحات إلى اكتشاف أن جذور مصطلح التهرب الضريبي قريبة من الغش الضريبي، وتصنف الأسباب السابقة إلى: أسباب تاريخية، أسباب ذات طابع دولي وأسباب ذات صبغة قانونية؛ فتاريخيا، يعتبر مصطلح "التهرب الضريبي" أحدث من مصطلح "الغش الضريبي"، هذا الأخير لم يكن كافيا للتعبير عن مجموع التطبيقات Les pratiques المتبعة من قبل المكلفين قصد التخفيض من التزاماتهم الضريبية عندما لا يلجئون إلى التحايل، وعليه فقد ظهر مصطلح التهرب الضريبي نتيجة لعدم كفاية مفهوم الغش الضريبي. وقد تم تحديد تاريخ ميلاد مصطلح التهرب الضريبي بفترة قليلة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914[3]. ومحاولة لتدقيق التاريخ السابق، فقد أسفر البحث البيبليوغرافي على أن أول كتاب حمل عنوان "التهرب" كان سنة 1907 لصاحبه غيلمارد E.GUILMARD، والذي عالج فيه إمكانيات الغش المنصبة على الإنقاص المادي للمداخيل المدخرة سواء في القيم المتداولة أو على ودائع البنوك بفرنسا أو خارجها[4].

تسمح لنا الأسباب الدولية بتأكيد أن التهرب الضريبي ما هو إلا شكل من أشكال الغش الضريبي الممارس على المستوى الدولي، فعندما ظهر مصطلح "التهرب

الضريبي" كان من أجل التعبير عما أقدمت عليه بعض البنوك الأجنبية خاصة السويسرية منها، التي اعتبرت ملاذا للأموال الفرنسية. وقد أطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة تعبير "هروب الثروات" في حين استعمل المهتمون بالضرائب مصطلح "التهرب الضريبي"، وهنا فقط اتخذ الغش الضريبي الصفة الدولية واستخدم "التهرب الضريبي" للدلالة على أشكال الغش الضريبي الدولي كتحويل المداخيل والأرباح من خلال الشركات عابرة القوميات. وبذلك لم يعد هناك أي داع للتركيز على الاختلافات بين الغش والتهرب الضريبيين واستعمل المصطلحان للإشارة إلى نفس المعنى بالرغم من ذلك التمايز في الطبيعة بينهما[5].

من الناحية القانونية فالتهرب الضريبي، وبحكم طبيعته لا يعتبر من المفاهيم التي نوقشت في القانون العام كالغش الضريبي، على الرغم من استعمال المصطلحين "التهرب والغش الضريبيين" على مستوى قوانين الضرائب.

وبصدد تقديم تعريف للتهرب الضريبي، توصلنا إلى أن العديد من المنظرين استعانوا من أجل تحديد مفهوم التهرب الضريبي بمفهوم، الغش الضريبي؛ من خلال اعتبار الغش مرة مرادفا للتهرب الضريبي، ثم بدأ الانتقال التدريجي حيث تم إدراج مصطلح التهرب في الغش الضريبي ثم شهدنا إدراجا معاكسا، فمصطلح الغش انصهر في مصطلح التهرب.

تأتي، في فترة لاحقة، مرحلة الفصل بين المفهومين؛ ابتداء من مواجهة المفهومين، الغش والتهرب الضريبيين، باستخدام معيار المشروعية، وقد نجح هذا الأخير إلى حد ما في التمييز بينها: فأصبح الغش غير مشروع في حين التهرب مشروعا ومع هذا يوجد بين الممنوع المطلق والمسموح المطلق سلوكات وسيطة يصعب تصنيفها.

وقد ثار نقاش كبير عند هذه النقطة الأخيرة، حيث أكد الأستاذ مارتيناز MARTINEZ، أنه بين الفعل المشروع والفعل غير المشروع لا يوجد انقطاع بل هناك

اتصال حيث تؤدي الانزلاقات المتتابعة بالمكلف من التهرب المشروع إلى الغش غير المشروع[6]؛ ففي التهرب الضريبي تكمن القاعدة الحاكمة في أنه يمكن لأي مكلف ترتيب شؤونه وذلك لدفع ضرائب أقل كلما أمكن ذلك، فلا أحد ملزم باختيار الطريق المناسب للخزينة العامة وليس واجب وطني على المكلف زيادة ضرائبه، وما على الدولة إلا تغيير القوانين إذا أرادت أن تمنع ذلك [7]، ووفقا لما سبق، قد ينطوي التهرب الضريبي على التعسف في الاستفادة من الثغرات الموجودة في النظام الضريبي، مما قد يضعف معيار المشروعية. غير أنه، لا تجب المبالغة في اعتبار التهرب الضريبي استغلال لثغرات قانون الضرائب، ففي كثير من الحالات، ما قد يبدو على أنه تهرب ضريبي ما هو إلا المقابل للحوافز الضريبية المقررة من الدولة والممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية. كما يمكن أن تفرض الضريبة على تصرف معين، لكن المكلف رغبة منه في عدم دفعها لا يقدم على تحقيق الحادثة المنشئة لهذه الضريبة بأن يمتنع عن أداء الفعل الخاضع وهنا يقع التجنب الضريبي Abstention [8]، فالتجنب الضريبي هو فعل التخلص من الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك للقانون. مع ضرورة التأكيد على أن اكتشاف وجود بناء في سلوك المكلف، تحت شاكلة استغلال الثغرات، موجه للإنقاص من مبلغ الضريبة يجب أن يعاقب عليه على أساس التعسف في استعمال القانون Abus de droit [9].

لكن تغير الفقه القانوني، خلال القرن العشرين، أسفر على مفهوم أكثر شدة للتهرب الضريبي من خلال اعتباره سلوك يسمح بتخفيض الضريبة باللعب على القاعدة الضريبية وتفسيرها في سياق ما هو معروف بالتسيير أو التخطيط الضريبي Gestion fiscale، في حين يبقى استخدام المكلف لحيل تدليسية للتخلص من الضريبة، سلوك غير مشروع يتفق على تسميته الغش الضريبي Fraude fiscale.

ومنه يقترح هذا المقال الإبقاء على فكرة أساسية مفادها أن التهرب الضريبي يمكن أن ينظر إليه على أنه قانوني ومشروع، وقد يكون غير قانوني وغير مشروع وهو

ما يجعل من التهرب الضريبي مفهوما شاملا، فما يعنينا في هذا المقام ليست المسميات أو المصطلحات وإنما النتيجة النهائية، فيتساوى في نظرنا أن يتخذ التهرب الضريبي شكل الغش الضريبي، التجنب الضريبي، التسيير الضريبي أو الخطأ مادامت النتيجة النهائية واحدة وتتمثل في خسارة الدولة للحصيلة الضريبية.

ثانيا: عرض النموذج الأساسي لقرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل:

لقد قدم الفكر الاقتصادي، في إطار المقاربة المنفعية، ثلاثة نظريات أساسية لتفسير ظاهرة التهرب الضريبي [10]: اعتبرت النظرية الأولى التهرب الضريبي ظاهرة إجرامية، وهي تنطلق من الفكرة التي تبنها الاقتصادي الأمريكي بيكر BEKER؛ حيث بين هذا الأخير أن الفرد لا يلجأ إلى ارتكاب جريمة إلا إذا كان سيحقق من وراءها عائد أكبر من أي عائد عند قيامه بنشاط آخر، وتوصي هذه النظرية بضرورة تبني سياسة عقابية قمعية من أجل الحد من التهرب الضريبي؛

ركزت النظرية الثانية على دراسة محددات قرار التهرب الضريبي، ففي ظل عدم التأكيد، سوف يكيف التهرب الضريبي على أنه مخاطرة تتوقف على المنافع المنتظرة من قرار التهرب الضريبي؛

وحسب النظرية الثالثة، يعني التهرب الضريبي امتناع المكلف عن المساهمة في تمويل الاقتصاد العام غير السوقي، الذي يتولى إنتاج السلع والخدمات العامة غير القابلة للتجزئة، بعدم دفعه للضريبة. فالمكلف يقبل بأن يمول الآخرون عملية الإنتاج والتي سيستفيد على الرغم من ذلك من مخرجاتها، وهذا من خلال ما أسماه مسجريف Musgrave بمبدأ الاستبعاد.

ومنذ بداية السبعينات، ظهرت هناك العديد من الدراسات مستخدمة النماذج الرياضية من أجل تحليل قرار التهرب من ضريبة الدخل، وتمثل أعمال ألينغهام وساندمو ALLINGHAM et SANDMO، التي انبثق عنها النموذج الأساسي لقرار

التهرب، الحجر الأساس الذي تنطلق منه باقي الأعمال. ونظرا لأهميتها الكبيرة في رصد وتحليل العوامل الضريبية المساعدة على اتخاذ المكلف لقرار التهرب من ضريبة الدخل سنسلط عليها الضوء فيما سيأتي.

ينتمي النموذج الأساسي إلى النظرية الثانية، التي تمت الإشارة إليها سابقا، وهو يقوم على فكرة أن قرار التهرب من ضريبة الدخل يتشابه مع أي قرار آخر متضمن للمخاطرة، والذي سوف يدرس ضمن موضوعات الاقتصاد الجزئي في ظل عدم التأكيد.

وحسب ما جاء به النموذج الأساسي، فإن المكلف يبحث دائما عن تعظيم منفعته المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الضريبية المتمثلة في معدل الضريبة، احتمال الاكتشاف نتيجة الخضوع للرقابة وكذا مدى ردعية عقوبة التهرب الضريبي. مما يعني أن المكلف يلجأ إلى الحساب الاقتصادي من خلال مقارنته للتكاليف مع المنافع المنتظرة والناجمة عن قرار عدم التصريح عن دخله، كله أو بعضه. هذا ويتميز سلوك المكلف بتجنبه للمخاطرة كلما كان ذلك في استطاعته، فعندما يقرر المكلف عدم التصريح عن دخله، بعضه أو كله، يجد نفسه أمام وضعيتين: إما أن الإدارة الضريبية لن تكتشف أمره مما يسمح بارتفاع دخله المتاح لأنه سيحقق وفرا ضريبيا، أو أن الإدارة الضريبية عن طريق الرقابة الضريبية ستكشف فعله وتتعرف على المبلغ الحقيقي لدخله وتقوم بمعاقبته مما يعني انخفاض الدخل المتاح لهذا المكلف[11].

أ. فرضيات النموذج:

يشير تعبير اتخاذ القرار إلى اختيار حل معين للمشكلة من بين عدد من الحلول البديلة، وتستند عملية الاختيار على الهدف المراد تحقيقه ضمن شروط وقيود معينة، ومنه يؤكد النموذج على الفرضيات التالية[12]:

يوصف المكلف بأنه شخص طبيعي عقلاني ورشيد، يتخذ قرار عدم التصريح عن دخله الحقيقي، كله أو بعضه، ويحدد المبلغ الذي سيخفيه عن الإدارة الضريبية

خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة، مما يعني أن عامل الوقت سوف لن يكون من محددات قرار التهرب الضريبي؛

يرتكز المكلف عند اتخاذه قرار عدم التصريح عن دخله الحقيقي، كله أو بعضه، على مجموعة من المعلومات: فهو الوحيد الذي يعلم مقدار دخله الحقيقي، وهو مطلع على القوانين الضريبية وبذلك يعرف مبلغ الضرائب المطالب به وكذا مبلغ الغرامات في حالة امتناعه عن تأدية التزاماته الضريبية. كما أنه يعلم أن التصريح الذي يتقدم به إلى الإدارة الضريبية سيشكل المصدر الوحيد بالنسبة لها من أجل تحديد الدخل الخاضع؛

يعتبر قرار المكلف بعدم التصريح عن الدخل الحقيقي، كله أو بعضه، قرارا فرديا في ظل عدم التأكيد، لأن إخفاءه لكل الدخل أو لجزء منه لا يعني بالضرورة أنه سيعاقب على هذا الفعل؛ فقد لا يخضع المكلف لرقابة ضريبية ويحقق بذلك وفرات ضريبية، أما إذا تم اكتشاف أمره من قبل الإدارة الضريبية فإنها ستتعرف نتيجة لذلك على المبلغ الحقيقي لدخله وتعاقبه على الفعل غير المشروع. ومنه، يتعلق الأمر بخيار ضريبي تتحكم فيه الموارد المالية للمكلف، تقنية الإخضاع ونظام العقوبات المعتمد من الإدارة الضريبية.

يتماشى سلوك المكلف في هذا النموذج مع بديهيات فنيومان –مورغنسترن VONNEUMANN-MORGRNSTERN [13]، وتبعا لذلك عندما يكون الفرد أمام خيار تحقيق الكسب (X_1) أو الكسب (X_S)، وأن تحقيق الكسب (X_S) يكون باحتمال (P_s) في حين يتحقق الكسب (X_1) باحتمال ($1 - P_s$) فإن المنفعة المتعلقة بالكسب المتوسط (X) عبارة عن التوقع الرياضي للمنفعة من هذا الخيار أي $EU(X)$ حيث:

$$EU(X) = (1 - P_s)U(X_1) + P_sU(X_S)$$

ومنه، فإن المكلف سيختار الفعل الذي يعظم منفعته المتوقعة بحيث تحقق دالة المنفعة فنيومان ـ مورغنسترن الخصائص التالية:

- تكون دالة المنفعة تابعة فقط لدخل المكلف المتاح؛
- تكون دالة المنفعة مستمرة وقابلة للاشتقاق مرتين؛
- تكون دالة المنفعة متزايدة، أما دالة المنفعة الحدية فهي موجبة ومتناقصة.

ينفر المكلف من المخاطرة، والمخاطرة في معناها الاقتصادي هي توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه[14]، فهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من كل هذه العناصر مجتمعة[15].

وتبعا لشكل منحنى المنفعة يتحدد سلوك المكلف اتجاه المخاطرة، ففي حالة سريان قانون المنفعة الحدية المتناقصة يكون منحنى دالة المنفعة مقعر، حيث تزيد المنفعة بزيادة الدخل المتاح ولكن بدرجات متناقصة. ومن أجل تمثيل مواقف المكلف في مواجهة المخاطرة فقد تم استخدام مقياس النفور من المخاطرة ل أرو ARROW[16]، والذي يقوم على فكرة زيادة نفور المكلف من المخاطرة تبعا لانخفاض دخله المتاح. وعليه فهو يقبل بمنفعة نقدية أكيدة حتى وإن كانت أقل، بدلا من أن يدخل في مقامرة حتى وإن كانت القيمة المتوقعة من المقامرة تفوق المنفعة النقدية التي يحصل عليها.

ب. معطيات النموذج:

يمكننا التعريف بالرموز التي استخدمها النموذج، وذلك بالاعتماد على ما سبق تناوله:

U : دالة المنفعة للمكلف، والتي تترجم نفوره من المخاطرة؛

R_r : الدخل الحقيقي، والذي لا يعلمه إلا المكلف؛

R_{nd} : الدخل المتاح للمكلف، وذلك عندما لا تكتشف الإدارة الضريبية قيامه بالتصريح بأقل من دخله الحقيقي؛

R_d : الدخل المتاح للمكلف، وذلك عندما تكتشف الإدارة الضريبية قيامه بالتصريح بأقل من دخله الحقيقي؛

R_{dc} : الدخل الذي يصرح به المكلف، والذي سيشكل وعاء للضريبة على الدخل؛

t : معدل الضريبة النسبية على الدخل؛

s : معدل الغرامة، والذي لا يطبق إلا في حالة اكتشاف الإدارة الضريبية قيام المكلف بالتصريح بأقل من دخله الحقيقي، وهو يطبق فقط على الجزء من الدخل غير المصرح عنه ($R_r - R_{dc}$)، حيث يفترض النموذج أن ($s > t$) على اعتبار أن المكلف سيسدد في آن واحد الضريبة غير المدفوعة وغرامة قيامه بالتصريح بأقل من دخله الحقيقي؛

p : احتمال اكتشاف قيام المكلف بالتصريح بأقل من دخله الحقيقي، عندما تقوم الإدارة الضريبية، بطريقة عشوائية، بمراقبة التصاريح الأمر الذي سيسمح لها باكتشاف الدخل الحقيقي للمكلف.

وباستعمال الرموز السابقة يمكن الوصول إلى التعريف بالعلاقات التالية:

$R_{nd} = R_r - tR_{dc}$ ، يمثل الدخل المتاح الذي يتبقى للمكلف بعد دفعه لمبلغ الضريبة (tR_{dc}) المحسوب على الجزء من الدخل المصرح به فقط (R_{dc})، حيث ينجح المكلف في إخفاء جزء من دخله الحقيقي دون أن تكتشف الإدارة الضريبية هذا الفعل، وذلك باحتمال (1- p). وعليه يقدر الجزء من الدخل الحقيقي الذي أخفاه المكلف عن الإدارة الضريبية ب ($R_r - R_{dc}$)؛

$R_d = R_r - (tR_{dc} + s(R_r - R_{dc}))$ ، يمثل الدخل المتاح الذي يتبقى للمكلف بعد دفعه لمبلغ الضريبة (tR_{dc}) على الجزء من الدخل المصرح به فقط (R_{dc})، ولمبلغ الغرامة $s(R_r - R_{dc})$ المحسوبة على الجزء من الدخل غير المصرح به ($R_r - R_{dc}$)، حيث يقوم المكلف بإخفاء جزء من دخله الحقيقي، ونتيجة لخضوعه للرقابة من قبل

الإدارة الضريبية سوف تكتشف ذلك باحتمال (p) وتتعرف بذلك على الدخل الحقيقي (R_r)، ومنه يصبح مجموع الالتزامات الضريبية المطالب بها هذا المكلف $tR_{dc} + s(R_R - R_{dc})$؛

$EU = (1-p)U(R_{nd}) + pU(R_d)$، وتمثل المنفعة المتوقعة، وهي دالة تابعة للدخل المتاح الذي يحققه المكلف بإقدامه على إخفاء جزء من دخله الحقيقي سواء اكتشفت الإدارة الضريبية ذلك أو لم تكتشف، وهذا بعد دفعه لكل التزاماته الضريبية. وهي دالة تستجيب لمتطلبات فنيومان ـ مورغنسترن وتفترض نفور المكلف من المخاطرة، ويمكن صياغتها على الشكل التالي:

$$EU = (1-p)U(R_r - tR_{dc}) + pU(R_r - tR_{dc} - s(R_r - R_{dc})) \quad \textbf{(1)}$$

تتمحور مشكلة الدراسة حول قدرة المكلف على تحديد مقدار الدخل الذي يجب أن يصرح به (R_{dc}) والذي سيسمح له بتعظيم منفعته المتوقعة (EU). الأمر الذي يتطلب البحث عن المشتقة الأولى بالنسبة للدخل المصرح به (R_{dc}) وإعدامها، ويجب أن تكون المشتقة الثانية سالبة لأن دالة المنفعة المتوقعة مقعرة، وبذلك توجد قيمة عظمى ستمثل المبلغ الأقصى من الدخل الذي يجب أن يصرح به المكلف:

– نقوم باشتقاق العلاقة (1) بالنسبة للدخل المصرح به R_{dc} ونجعلها مساوية للصفر:

$$EU' = -t(1-p)U'(R_{nd}) - (t-s)pU'(R_d) = 0 \quad \textbf{(2)}$$

– نقوم باشتقاق العلاقة (2) بالنسبة للدخل المصرح به R_{dc} فنحصل على المشتقة الثانية وهي سالبة:

$$EU'' = D = t^2(1-p)U''(R_{nd}) + (t-s)^2 pU''(R_d) \quad \textbf{(3)}$$

ثالثا. تأثير العوامل الضريبية على قرار التهرب من ضريبة الدخل:

يتأثر قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل، حسب ما تقدم به النموذج، بمجموعة من العوامل الضريبية تتمثل بالأساس في معدلات الاقتطاع الضريبي، معدل العقوبة واحتمال اكتشاف أمر التهرب الضريبي وذلك على النحو المبين أدناه:

أ. تاثير معدلات الضريبة على قرار التهرب من ضريبة الدخل:

لقد ساد اعتقاد على مدى عصور من تاريخ الضريبة أن رفع معدلاتها هو أيسر الطرق لزيادة الحصيلة الضريبية للدول، لكن منذ منتصف السبعينات تعرض الاعتقاد السابق إلى نقد شديد عندما استطاع الاقتصادي الأمريكي أرثر.لافيرA.LAFFER أن يوضح بصورة مبسطة أن كل ارتفاع في معدل الاقتطاع الضريبي قد يؤدي إلى انخفاض في مستوى الأنشطة، و كذا ارتفاع في حالات التهرب الضريبي مما ينتج عنه انخفاض في الحصيلة الضريبية، و تم تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع معدلات الضريبة تؤدي إلى حالات غير تشجيعية بالنسبة للعمالة و الادخار مما ينتج عنه انخفاض في حجم الإنتاج وبالتالي تقلص في الوعاء[17]. ومنه أصبح التهرب الضريبي يكيف على أنه رد فعل اتجاه وزن الإخضاع الضريبي من خلال استخدام عبارة "العبء الضريبي" للتعبير عن الالتزامات الضريبية. وهي نفس النتيجة التي توصل إليها الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي فيتو تانزي V.TANZI في دراسته التي أجراها حول تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي في الدول النامية وعلاقتها بارتفاع معدل الضريبة على الدخل فيها[18].

والتساؤل الذي يطرح نفسه هو حول العلاقة بين ارتفاع معدل الضريبة والتهرب الضريبي مثلما تناولها النموذج الأساسي لقرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل؟

للإجابة على التساؤل السابق، يمكن تحليل العلاقة بين معدل الضريبة والدخل المصرح به من أجل تأكيد أو نفي صحة هذا الارتباط، وذلك من خلال دراسة أثر

الإحلال وأثر الدخل اللذان سينتجان عن التغير الحاصل في الدخل المصرح به (R_{dc}) بالنسبة للتغير الحاصل في معدل الضريبة على الدخل. ويتم معرفة ذلك رياضيا باشتقاق العلاقة (2) بالنسبة ل (t) مع الأخذ في الاعتبار أن الدخل المصرح به (R_{dc}) تابع لمعدل الضريبة (t):

$$\frac{\partial R_{dc}}{\partial t} = \underbrace{\frac{R_{dc}t[(1-p)U'(R_{nd})(A(R_{nd})-A(R_d)]}{D}}_{\text{أثر الدخل}} + \underbrace{\frac{[(1-p)U'(R_{nd})+pU'(R_d)\ ]}{D}}_{\text{أثر الإحلال}}$$

يقدم النموذج، تحت فرضية أن مقياس النفور المطلق من المخاطرة متناقص بالنسبة للدخل، أثر دخل موجب، حيث يعبر هذا الأخير عن مجموعة الآثار التي تترتب عن الاقتطاع الضريبي والتي تعكس ردود فعل المكلفين إزاء انخفاض دخولهم [19]. مما يعني أن كل زيادة في معدل الضريبة (t) ستؤدي بالمكلف إلى التصريح بدخل أكبر، أي أن الدخل المصرح به (R_{dc}) سيرتفع وبالمقابل ينخفض الدخل المتاح للمكلف فيصبح هذا الأخير أقل ثراء مما يزيد من حساسيته للمخاطرة، ويؤدي ذلك بالتالي إلى الحد من التهرب الضريبي.

ويكون أثر الإحلال سالب، مما يفسر أن كل زيادة في معدل الضريبة (t) ستجذب المكلف أكثر إلى التهرب من خلال تقديم تصريح للدخل بأقل من الدخل الحقيقي أي أن الدخل المصرح به (R_{dc}) سينخفض.

وعليه يقترح النموذج أثرين أحدهما سالب والآخر موجب، وهما بذلك يعملان في اتجاهين متعاكسين، مما يجعل من الصعب إصدار حكم حول العلاقة بين ارتفاع معدل الضريبة والتهرب الضريبي. وبالتالي لا يمكن تأكيد أو نفي الارتباط بين زيادة معدل الضريبة ومستوى الدخل المصرح به، وبذلك تقديم رأي قاطع حول أثر معدل الضريبة على قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل.

ب. تاثير معدل الغرامة واحتمال الاكتشاف على قرار التهرب من ضريبة الدخل:

يتأثر قرار المكلف بالتصريح عن دخله، بالإضافة إلى معدل الضريبة، بمستوى الغرامة المطبقة من الإدارة الضريبية في حالة اكتشافها قيام المكلف بالتهرب من ضريبة الدخل. ولقد برز دون أي لبس التأثير الرادع لأدوات الرقابة التي تملكها الإدارة الضريبية في أعمال ألينغهام وساندمو، فالغرامة لا تطبق إلا على الجزء من الدخل غير المصرح به، أما احتمال الاكتشاف فيعكس السياسة العشوائية للرقابة الضريبية. وعليه باشتقاق العلاقة (2) الخاصة بالدخل المصرح به (R_{dc}) بالنسبة لمعدل الغرامة (S) سيسمح بالفصل في تأثير زيادة هذا المعدل على قرار التهرب.

$$\frac{\partial R_{dc}}{\partial s} = -\frac{(R_r - R_{dc})(t-s)pU''(R_d)}{D} - \frac{pU'(R_d)}{D}$$

تتميز العلاقة الرياضية السابقة بأنها موجبة، وهي تترجم أن كل زيادة في معدل الغرامة سوف تؤدي إلى زيادة في الدخل المصرح به، وبالتالي يقل التهرب الضريبي. وعلى جانب آخر أوضح ساندمو أن زيادة معدل الغرامة سيجعل من عرض ساعات العمل في السوق الموازية قليل وبذلك ينخفض الدخل غير المصرح به [20]

غير أن تشديد العقوبة لا يجب أن يكون بمعزل عن إجراءات الاكتشاف والرقابة من أجل تعزيز احتمال اكتشاف التهرب الضريبي. ولمعرفة تأثير احتمال الاكتشاف على الدخل المصرح به نقوم باشتقاق العلاقة (2) بالنسبة لاحتمال الاكتشاف (p):

$$\frac{\partial R_{dc}}{\partial p} = \frac{\left[-tU'(R_{nd}) + (t-s)U'(R_d)\right]}{D}$$

تأخذ العلاقة الرياضية السابقة إشارة موجبة، ومنه فزيادة احتمال الاكتشاف تعزز موقف المكلف بتقديمه لتصريح صحيح عن دخله. ولا يظهر الأثر الرادع لاحتمال الاكتشاف إلا بزيادة وتيرة الرقابات مما يحمل الدولة نفقات إضافية من أجل إنجاح المهمة، الأمر الذي يرجح اللجوء إلى رفع معدلات العقوبة لردع التهرب الضريبي مقارنة بزيادة نفقات الرقابة والاكتشاف.

رابعا.تأثير العوامل النفسية، الأخلاقية والاجتماعية على قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل:

تتمثل أهم الانتقادات التي توجه إلى المقاربة المنفعية في أنها ركزت على تحليل العوامل الضريبية التي تؤثر مباشرة على قرار المكلف بالتصريح عن دخله من عدمه، وافترضت أن المكلف على علم بمدى احتمالية خضوعه للرقابة واكتشاف فعله غير المشروع وهو افتراض غير واقعي، فالعادة احتفاظ الإدارة الضريبية بسرية معلوماتها فيما يخص الرقابة الضريبية. كما أن النموذج لم يستوعب التنوع في السلوك البشري حيث يفترض رشادة المكلف، لكن هناك طائفة "المتهربين دائما" بصرف النظر عن المخاطر والمنافع المنتظرة وكذا طائفة "الملتزمين دائما" بغض النظر عن الرشادة الاقتصادية. والدليل على ذلك وجود التزام مرتفع في بعض دول العالم رغم وجود فرص رشيدة للتهرب الضريبي، وانتشار التهرب في دول أخرى رغم تعسف الإدارة الضريبية وتشديد العقوبة المفروضة [21]. ففي سويسرا، يستمر المكلفون في دفعهم للضرائب حتى مع انخفاض مستوى العقوبات وضعف احتمالات التعرض للرقابة[22]، وفي السويد، بينت دراسة استطلاعية أن 53.5% من المستجوبين يرون أن مبلغ الضرائب المدفوع معقول على الرغم من أن معدل الإخضاع مرتفع [23]. وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن العوامل الضريبية لا تكفي لوحدها، ويجب أن تستكمل بالعديد من العوامل الأخرى ذات التأثير على سلوك المكلفين اتجاه التزاماتهم الضريبية وهي ترتبط أساسا بالنواحي النفسية للمكلف ومدى إدراكه لمشروعية الضريبة في حد ذاتها، ففي ألمانيا توصل شمولردز SCHMÖLDERS، من خلال استطلاع الرأي حول تكييف سلوك المتهرب الضريبي، إلى أن 4% من الأشخاص المستجوبين يرون أن المتهرب الضريبي هو سارق، في حين أن % 43 منهم يرونه على انه رجل أعمال داهية يستغل الفرص للحفاظ على دخله [24]. وفي إنجلترا خلص لويس LEWIS إلى أن المستجوبين يبدون تسامحا إزاء حالات الإخفاء الضعيفة لمبالغ الضرائب [25]، أما في فرنسا فقد أفرزت الدراسة المسحية التي قام بها دوبرجي DUBERGÉ إلى أن 12 % من المستجوبين سنة 1958 يدينون التهرب الضريبي في مقابل 30% سنة 1986، وأن شريحة كبيرة من الفرنسيين يبررون بذلك موقف المتهربين ولا يجدون ضرورة لتوقيع العقاب عليهم[26].

لقد أثبت علم النفس الاجتماعي للضريبة أن هناك ردود فعل نفسية، اجتماعية وأخلاقية تؤدي إلى تغيير سلوكات وتصرفات المكلف، ومن بين مختلف العوامل ذات الصلة، هناك مكانة مخصصة لمسألة الإحساس بالمساواة، المعايير الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية وكذا نظرة المكلف لميزات التشريع الضريبي[27].

أ. مسالة الإحساس بالمساواة:

يجرنا الحديث عن المساواة، كأحد عوامل قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل، إلى تناول جزئيتين في التحليل: الأولى تخص علاقة المكلف بالإدارة الضريبية والثانية تتعلق بمدى رضا المكلف عن الخدمة العامة التي يتلقاها في مقابل الضريبة التي يدفعها.

بالنسبة للجزئية الأولى، تتميز العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية بأنها حتمية غير متكافئة: فالإدارة لها سلطات واسعة يكفلها لها القانون في حين يجد المكلف نفسه أمام العديد من الالتزامات المفروضة عليه بقوة القانون، وهنا يتولد الشعور النفسي السلبي لدى المكلف[28]. فقد أظهرت بعض الدراسات أن المكلفين يميلون أكثر للأمانة في تصاريحهم الضريبية إذا شعروا أنهم يعاملون بطريقة لائقة من قبل الإدارة الضريبية وموظفيها[29]. ولعل أهم المشكلات التي يمكن أن تثار تكون على مستوى الرقابة، فينبغي أن يوجد توازن بين حقوق الإدارة الضريبية والمكلف عن طريق سن إجراءات تسمح لكل طرف بمواجهة الآخر.

أما الجزئية الثانية، فتتمحور حول الاعتقاد السائد لدى المكلف من أنه يقدم للدولة في شكل ضرائب أكثر مما يأخذ منها، ففي دراسة استطلاعية في فرنسا سنة 2000، وجد أن 53 % من الذين شملهم الاستطلاع لا يعرفون حقا مجالات استخدام الضرائب التي يدفعونها[30].

إن ما يدعم الاعتقاد السابق للمكلف هو إحساسه أن الدولة تسيء استخدام أموال الحصيلة الضريبية، في إطار ما يطلق عليه بالدولة المسرفة أو الفاسدة مقارنة مع مستوى التدخل الحكومي لها، وهذا ما أسفرت عنه نتائج استطلاع الرأي في روسيا بين عامي 1991 و1995[31].

ب. المعايير الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية:

لقد أدى الاهتمام بالمعايير الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية في تفسير قرار التهرب الضريبي إلى تطوير مفهوم الوعي الضريبي: فهو ينصب على فكرة الإدراك الكلي من قبل المكلف لأهمية الضريبة داخل المجتمع، الأمر الذي يترجم إقباله الإرادي على أداءه لالتزاماته الضريبية؛ فالوعي الضريبي يجبر المكلف على احترام التشريع الضريبي، وفي هذا الشأن، قدرت دراسة استطلاعية في سويسرا أن 64 % من المستجوبين يرون أن "الضريبة واجب يسمح بالمساهمة في تحقيق شيء ما" وتعزى هذه الحقيقة الإيجابية إلى مبدأ تكريس المشاركة في صياغة التشريعات الضريبية، من خلال اللجوء إلى الاستفتاء في هذه الدولة[32].

تظهر أهمية المعايير الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية خاصة عندما يستطيع المكلف أن يجد لنفسه انتماء داخل جماعة تدافع على هذه المعايير، وبالتالي سيأخذ هذا المكلف بعين الاعتبار العواقب الاجتماعية المتعلقة باكتشاف مخالفته للقانون، وهو يتأثر كذلك بالعقيدة الدينية والعزة التي يحملها للوطن مما يولد لديه الشعور بالذنب والعار المرتبطين بفعل التهرب المذموم. أكثر من ذلك، تحكم قيمة الإيثار سلوك المكلفين من خلال استعدادهم لدفع ضرائب إضافية لتمويل برامج تبدو ذات أهمية بالنسبة لهم، وتشير دراسة ميدانية، أنه لأسباب أخلاقية يقبل بعض المواطنين فرض رسم على البنزين مع أنهم يستعملون سياراتهم بصورة دائمة[33].

ج. نظرة المكلف لميزات التشريع الضريبي:

لقد صاغ أدم سميث Adam SMITH أربع مبادئ أساسية يجب إتباعها قصد التوفيق بين مصلحة المكلف ومصلحة الدولة: العدالة، اليقين، الملائمة والاقتصاد في نفقات الجباية، غير أن التشريعات الضريبية أصبحت بعيدة عن احترامها بسبب تعقد هذه التشريعات نتيجة التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدول.

إن ما يجعل قيمة للقانون ويضفي عليه الهيبة والسلطة هو حياديته، عموميته وديمومته فيتحقق النظام من خلال قواعد مجردة تطبق على الجميع وفي كل الأوقات. ويشترط في هذه الخصائص أن تكون بعيدة عن التعسف وتضمن العدالة عن طريق المساواة؛ غير أن التشريع الضريبي غير حيادي، فتطبيق القواعد تسهر الدولة على تأمينه، والتي هي في نفس الوقت المشرعة والقاضية[34]. كذلك التشريع الضريبي غير عام، لأنه لا يعامل المكلفين الخاضعين معاملة واحدة بل يميز بينهم بحسب حالتهم المادية والعائلية وفي ذلك مدعاة للتهرب. وهو غير مستقر، حيث يعدل بصورة متواصلة تبعاً للسياسة الاقتصادية للدولة من خلال تغيير بعض أحكام الضرائب، وما يتبعها من إجراءات عديدة ومختلفة مما يشعر المكلف بالضيق قد يدفعه إلى التهرب[35]. ففي الجزائر لا يكاد يخلو قانون المالية لأية سنة من التعديلات فعلى سبيل المثال: حمل قانون المالية لسنة 2003، 71 تعديلا، بلغت سنة 2006، 48 تعديلا، كان هناك سنة 2007، 59 تعديلا، سنة 2009 كان 48 تعديلا، كان سنة 2011، 57 تعديلا وسنة 2012 كان 52 تعديلا[36].

خامسا. عرض الدراسة الميدانية:

لقد ارتأينا إجراء دراسة ميدانية في إحدى الإدارات الضريبية والهدف من هذه الدراسة هو تحديد أكثر العوامل التي تساعد المكلف على اتخاذ قرار التهرب من ضريبة الدخل، ولا بأس أن نؤكد على الملاحظات التالية:

1. لا تسعى هذه الدراسة أن تكون ممثلة إحصائيا، هدفها الأساسي والأولي هو معرفة وتحليل عوامل التهرب من ضريبة الدخل من وجهة نظر المكلف، مثلما يمليه الواقع في إحدى الإدارات الضريبية في ولاية قسنطينة والمتواجدة في دائرة الخروب، ولا بأس أن نعتبره نواة أولى لبحوث ميدانية قادمة خاصة وأنه حسب ما اطلعنا عليه لا توجد دراسات شبيهة في الجزائر؛

2. تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 04/01 إلى 04/30، وهي توافق التاريخ الذي تزداد فيه وتيرة تقديم التصاريح الخاصة بالضريبة على الدخل (الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات) حسب التشريع الضريبي الجزائري، وقد تعمدنا اختيارها حتى نتحصل على إجابات تنبع فعلا من حقيقة المكلف وهو بصدد أداء ضريبة الدخل، وقد حاولنا أن تتضمن هذه الدراسة العوامل الضريبية والعوامل النفسية، الاجتماعية والأخلاقية مجتمعة؛

3. شملت الدراسة مجموعة من المكلفين، وقد سجلنا التردد الواضح للمكلفين بمجرد معرفة موضوع الاستمارة "التهرب الضريبي"، الأمر الذي تطلب بذل مجهود كبير لإقناعهم بأهمية تعاونهم وأن الاستمارة هي لأغراض علمية بحتة وحتى نضمن استجابة المكلفين تعمدنا حجب المعلومات الشخصية حتى نطمئنهم واختصار الأسئلة في عشر، حيث تم أثناء توزيع استمارة البحث شرح الهدف من الدراسة وكيفية ملئها وخلال الفترة المعنية لم نستطع تجميع إلا 100 استمارة؛

4. لقد تم عرض محتوى الاستمارة على مجموعة من ممارسي مهنة الجباية والمحاسبة لأنهم على حسب اعتقادنا سيكونون أكثر موضوعية وهم أكثر احتكاك بالمكلفين وبذلك أعلم بذهنياتهم، وتم تعديل المحتوى بناءا على ملاحظتهم التي تلخصت بالأساس حول تبسيط اللغة، عدم الإكثار من الأسئلة وتبني الأسلوب المباشر في الطرح.

1. الإجابة عن السؤال الأول: ما هو أخطر المصطلحين، التهرب الضريبي أو الغش الضريبي على المجتمع؟

الجدول رقم (1) تحديد أخطر المصطلحين على المجتمع

المصطلح	التهرب الضريبي	الغش الضريبي	دون إجابة
النسبة المئوية %	20	80	-

من خلال الجدول (1)، فقد أبدى جميع المستجوبين رأيهم حول درجة خطورة المصطلحين المقترحين على المجتمع ولم يكن بينهم من ليست لديه إجابة، وقد أجاب أغلبهم بأن الغش أخطر من التهرب الضريبي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى استيعابهم للفرق بين المصطلحين السابقين وما ينطوي عليه الغش من مخالفات للقانون.

2. الإجابة عن السؤال الثاني: ما هو تكييفك لسلوك التهرب الضريبي؟

الجدول (2) تكييف سلوك التهرب الضريبي

التهرب الضريبي	مشروع	غير مشروع	دون إجابة
النسبة المئوية %	20	68	12

يتضح من الجدول (2) أن أغلب المستجوبين يصنفون التهرب الضريبي ضمن السلوكات المخالفة للقانون، غير أن وجود عدد منهم لم يستطع تحديد طبيعة المصطلح يبعث على التفكير في الغموض الذي قد يحيط بالمصطلح، في حين أن وجود فئة منهم تعتبره مشروع يدفعنا إلى طرح التحليل التالي:

إما أن المستجوبين على درجة من الفهم اعتبروا التهرب الضريبي استغلال لثغرات قانون الضرائب وبذلك ليس فيه تعدي على القواعد القانونية، أو أنهم ببساطة يرون أن التهرب فعل يستطيعون ممارسته كلما سنحت لهم الفرصة مما يسمح لنا بتصنيفهم ضمن المتهربين المحتملين. غير أن ربط الإجابة الأولى بالإجابة الثانية

تكشف أن جميع المستجوبين الذين صنفوه أخطر من الغش الضريبي قد صنفوه مشروع مما يعزز من احتمال كون هذه الفئة تعي المعنى القانوني والواسع للتهرب الضريبي ليشمل جميع التصرفات التي تهدف إلى التقليل من العبء الضريبي.

3. الإجابة عن السؤال الثالث: ما هو تكييفك للمتهرب الضريبي؟

الجدول رقم (3) تكييف المتهرب الضريبي

المتهرب الضريبي	مكلف سارق	مكلف ذكي	دون إجابة
النسبة المئوية %	5	95	-

يبين الجدول (3) أن اغلب المستجوبين يعتبرون المتهرب الضريبي مكلف ذكي استطاع بذلك مراوغة الدولة. وبتتبع الآراء السابقة للمستجوبين الذين اعتبروا المتهرب الضريبي مكلف سارق نجدهم يرون أن التهرب الضريبي فعل غير مشروع لكن صنفوه بعد الغش الضريبي من حيث درجة الخطورة. وعليه انطلاقا من معيار نزاهة المكلف يوجد ضمن جميع المستجوبين نسبة قليلة، 5 % فقط، تجرم التهرب الضريبي من خلال توصيف المتهرب بالسارق واعتبار سلوكه غير مشروع لكن بمجرد ربط الظاهرة بالغش الضريبي نجدهم كانوا أكثر حساسية لخطورة هذه الأخيرة.

4. الإجابة عن السؤال الرابع: ما مدى ارتفاع مبالغ الضريبة مقارنة بدخولكم؟

الجدول رقم (4) مدى ارتفاع مبالغ الضريبة مقارنة بالدخول

مبالغ الضريبة المدفوعة مقارنة بالدخل	مرتفعة	متوسطة	منخفضة
النسبة المئوية %	98	2	-

من خلال الجدول (4) يرى أغلب المستجوبين أن مقدار ما يدفعونه للدولة مقارنة بدخولهم يعتبر مرتفع، حيث يتفقون بدرجة من التماثل على أن المبالغ المدفوعة غير منخفضة. الأمر الذي يدل على أن ارتفاع مبالغ الضريبة على الدخل قد يكون من العوامل التي تساعد على التهرب الضريبي.

5. الإجابة عن السؤال الخامس: ما هي أسباب تقديم تصاريح صحيحة؟

الجدول رقم (5) أسباب تقديم تصاريح صحيحة

تقدم تصاريح صحيحة لأنك	تخشى الرقابة	تخشى العقوبة	تخشى نظرة المجتمع
النسبة المئوية %	100	100	-

يوضح الجدول (5) أن كل المكلفين المستجوبين يميلون إلى تقديم تصاريح ضريبية صحيحة بسبب تخوفهم من الخضوع إلى الرقابة وما يتبعها من عقوبات، إلا أن نظرة المجتمع لا تدخل ضمن العوامل الكابحة للتهرب الضريبي، حتى أن الفئة السابقة المقدرة بـ 5 %، والتي أظهرت بوادر المكلفين الشرفاء لم تهتم بهذه القيمة الاجتماعية. وعليه فإننا نذهب إلى ما ذهبت إليه المقاربة النفعية حول أهمية الرقابة والعقوبة في ردع التهرب الضريبي.

6. الإجابة عن السؤال السادس: ما هي طبيعة القوانين الضريبية؟

الجدول رقم (6) طبيعة القوانين الضريبية

القوانين الضريبية تتميز بأنها	واضحة	معقدة	كثيرة التغير
النسبة المئوية %	-	90	10

حسب الجدول (6) كانت نسبة الإجابة بأن القوانين الضريبية " معقدة" 90% وأنها "كثيرة التغير" بـ 10%، ومنه تشعر نسبة كبيرة من المستجوبين بتعقد القانون الضريبي الذي في الأصل قد شرع لهم، ومنهم من ذوي الإدراك المحدود، الأمر الذي يدفع المكلفين إلى اللجوء إلى مكاتب الاستشارة الجبائية وهذا فيه تكاليف إضافية عليهم بالإضافة إلى تكاليف دفعهم للضريبة. وعليه فإن التشريع الضريبي يؤثر على التهرب الضريبي من خلال إمكانية ميل المكلف إلى التهرب نتيجة عدم بساطته.

7. الإجابة عن السؤال السابع: كيف تستخدم الدولة الحصيلة الضريبية؟

الجدول رقم (7) استخدام الحصيلة الضريبية

تستخدم الدولة الحصيلة الضريبية	لإنشاء المرافق العامة	لا أرى مجال استخدامها	دون إجابة
النسبة المئوية %	6	90	4

تبين بيانات الجدول (7) أن أغلب المستجوبين لا يرون مجال استخدام الحصيلة الضريبية، وأن هذه الأغلبية كانت بنسبة كبيرة تفتح المجال لنقاش فكرتين أساسيتين: تتعلق الفكرة الأولى بمدى استيعاب المكلفين للغاية من قيام الدولة بفرض الضريبة، وهي المساهمة في تمويل إنشاء المرافق العامة، أما الفكرة الثانية فترتبط بشعور المكلفين بسوء استخدام الدولة للحصيلة الضريبية وبتبذيرها لأموالهم خاصة إذا كان المركز المالي لهؤلاء المكلفين سيئ.

8. الإجابة عن السؤال الثامن: حسب اعتقادك من يدفع الحصيلة الضريبية؟

الجدول رقم (8) الاعتقاد السائد حول من يدفع الضريبة

حسب اعتقادك يدفع الضريبة	كل المكلفين	كبار المكلفين	صغار المكلفين
النسبة المئوية %	10	10	80

يظهر من الجدول (8) أن أغلب المستجوبين يصنفون أنفسهم بأنهم صغار المكلفين، لذلك فهم موجودون في الإدارة الضريبية للتصريح بضريبة الدخل، وبفحص أرائهم السابقة حول تكييف طبيعة المتهرب فكلهم أجابوا بأنه مكلف ذكي وليس بسارق الأمر الذي يعزز الاعتقاد السائد بتعسف الدولة على دخول المكلفين الصغار فقط، وأن المكلفين الكبار في منأى عن العقاب.

9. الإجابة عن السؤال التاسع: كيف تكيف علاقتك مع الإدارة الضريبية؟

الجدول رقم (9) علاقة المكلف مع الإدارة الضريبية

علاقتك مع الإدارة الضريبية	جيدة	متوسطة	تكره التعامل مع الإدارة
النسبة المئوية %	5	10	85

يتضح من الجدول (9) بأن أغلب المستجوبين يكرهون التعامل مع الإدارة الضريبية الأمر الذي قد نرجعه إلى أن الإدارة الضريبية لا تزال تعاني من سيادة طرق العمل الإدارية البيروقراطية وكذا غياب المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات العامة.

10. الإجابة عن السؤال العاشر: ما هي أكثر ثلاث عوامل التي قد تساعدك على اتخاذ قرار التهرب من ضريبة الدخل؟

الجدول رقم (10) أكثر ثلاث عوامل مساعدة على اتخاذ قرار التهرب من ضريبة الدخل

العوامل	النسبة المئوية %
معدلات الضريبة المرتفعة	80
لا تفهم التشريع الضريبي	70
لست أغنى من الدولة حتى تقدم لها مبلغ الضريبة	70
العقوبات غير كبيرة في حالة اكتشافك	40
لا تشعر بوجود مساواة بين المكلفين	40

يتبين من الجدول (10) أن أكثر العوامل التي تساعد المكلف على اتخاذ قرار التهرب الضريبي هو ارتفاع معدلات الضريبة ثم يأتي عامل الغموض في التشريع الضريبي وبعدها الاعتقاد السائد بأن الدولة لا يجب أن تكون بحاجة إلى أموال المكلفين لتأمين مختلف الخدمات العامة الأمر الذي يقودنا إلى التفكير في أن التصدي للظاهرة يكون من خلال معالجة اقتصادية، تشريعية ونفسية.

خاتمة:

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة غير مرغوب فيها تمس سلامة النظام الضريبي ووضعية المالية العامة للدول، فلا يمكن مناقشة سبل التصدي لهذه الظاهرة إلا إذا انطلقنا من حقيقة معينة على أساس أننا أمام ظاهرة مالية، اقتصادية واجتماعية. اخترنا أن تكون هذه الحقيقة المكلف.

لقد قدمت لنا هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني جملة من النتائج:

تؤكد الكتابات الأدبية أن المنظرين استعانوا بمفهوم الغش الضريبي من أجل تحديد مفهوم التهرب الضريبي، وبالاعتماد على المعيار القانوني سيكون الأول مشروع والثاني غير مشروع وهي نفس النتيجة التي لمسناها من الدراسة الميدانية غير أنه لا يجب أن نهمل المعيار الاقتصادي، خسارة الحصيلة الضريبية، الذي بموجبه سيتسع مفهوم التهرب الضريبي ليشمل كل صور الإفلات من أداء الالتزام الضريبي؛

يعود قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل، حسب ما ذهبت إليه الدراسة الميدانية، إلى ثلاث عوامل رئيسية: ارتفاع معدلات الضريبة، الغموض في التشريع الضريبي وكذا الاعتقاد السائد بأن الدولة لا يجب أن تكون بحاجة إلى أموال الأفراد لتأمين مختلف الخدمات العامة وهذا ما ينصرف إلى ما يسمى بنقص الوعي الضريبي. وعليه ننفي الفرضية الأولى القائلة بأن قرار المكلف التهرب من ضريبة الدخل يعود إلى ارتفاع معدل الضريبة، ضعف احتمالات الاكتشاف نتيجة الخضوع للمراقبة وكذا عدم ردعية عقوبة التهرب الضريبي فقط. ونثبت بذلك الفرضية الثانية القائلة بأنه يوجد بالإضافة إلى العوامل الضريبية العديد من العوامل النفسية، الأخلاقية والاجتماعية ذات التأثير على قرار المكلف بالتهرب من ضريبة الدخل.

وعند هذا المستوى من النتائج يستحق الأمر طرح التحليل التالي:

لقد سمحت إجابات المكلفين من التركيز على العامل الاقتصادي لتهرب المكلف من خلال ارتفاع معدل الضريبة، والذي سيؤدي إلى تدني مستوى الدخل المتبقي وما

له من انعكاس على مستوى المعيشة خاصة بالنسبة لصغار المكلفين اللذين تكون تضحيتهم أكبر من تضحية كبار المكلفين. ومنه من وجهة نظر المكلف يبقى التهرب الضريبي ظاهرة اقتصادية لابد أن تقدم لها حلول اقتصادية؛

إن المكلفين المستجوبين يجرمون التهرب الضريبي ومع ذلك فهم لا يجرمون المتهرب الضريبي حتى أنهم لا يخشون نظرة المجتمع إذا ما أقدموا على تقديم تصاريح خاطئة، لا يحسون بعدالة توزيع العبء الضريبي لأن الضريبة لا يدفعها إلا صغار المكلفين وأن علاقتهم مع الإدارة الضريبية جد سيئة.

في الأخير، إذا كان هذا هو حال العينة المدروسة، حيث تطلب بلوغها جهد كبير، يبقى التساؤل قائما حول إمكانية تعميم هذه النتيجة على جميع المكلفين في ولاية قسنطينة وفي الجزائر؟

بناءا على النتائج السابقة نشرع في التفكير السليم حول الأسس التي ينبغي التركيز عليها عند الصياغة الجيدة لإستراتيجية الوقاية من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل من خلال:

– تبسيط تشريع الضريبة على الدخل، والذي سينصب بصورة أساسية على سد الثغرات، تخفيض معدلات الضريبة، تحسين آلية الرقابة الضريبية وتشديد العقوبات؛

– تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين وتقوية الشعور بالمساواة لديهم؛

– العمل على تصحيح سلوك المكلف بتفعيل دور الإعلام حول المسائل الضريبية الأمر الذي يسمح بالترويج الصحيح لمعيار الوعي الضريبي، بث قيمة الانتماء للوطن وتعزيز فكرة أن الضريبة واجب وطني، وكذا لفت انتباه المكلف إلى أهمية الحصيلة الضريبية في تأمين الدولة للإنفاق العام.

الهوامش والإحالات:

1)- Nouveau Dictionnaires Encyclopédique, 3ème vol, Éd Larousse Sélection, Paris, 1968.

2)- خالد الخطيب: التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000، ص 160.

3)- A.PIATIER : L'évasion fiscale et l'assistance administrative entre Etats, Ed Sirey, Paris, 1938, p 13 et 14.

4)- Charles Robbez MASSON : La notion d'évasion fiscale en droit interne français, L.G.D.J, Paris, 1990, p 67.

5)- IBID, p 70.

6)- MARTINEZ, J.C. : La fraude fiscale, Presses Universitaires de France, Paris, 1990, p10.

7)- Thorndike: L'évasion Fiscale: La civilisation au rabais, L'économie politique 2003/3, n°19, p56.

8)- Paul Marie GAUDEMET : Finances publiques, Editions Montchrestien, Paris, 1975, p 337.

9)- حمدي أحمد العناني: اقتصاديات المالية العامة في ظل المشروعات الصغيرة، الدار المصرية اللبنانية، 1987، ص 221.

10)- Marc LEROY: La sociologie de l'impôt, Coll. «Que-Sais-je?», n° 3642, Presses Universitaires de France, 1re édition, Paris, 2002, p 52 et 53.

11)- ALLINGHAM. M., SANDMO.A: Income tax evasion: a theoretical analysis, Journal of Public Economics, 1972, pp 323-338. ET C.BAZART: La fraude fiscale, modelisation du face a face Etat - contribuable, these de doctorat, université montpelier1, France, 2000, pp 84-88 et p 95.

12)- Ibid.

13)- لقد قدمت هذه النظرية لأول مرة من قبل برنولي (BERNOULLI) سنة 1738، ثم أعيد تطويرها من قبل فنيومان ـ مورغنسترن (VON NEUMANN-MORGRNSTERN) في المؤلف العلمي "Theory of Games and Economic Behavior" سنة 1944.

14)- سيد الهواري: الإدارة المالية، الجزء الأول، الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، مصر، 1985، ص 190.

15)- طنيب وعبيدات، محمد شفيق: أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان، 1997، ص 112.

16)- C.BAZART, Op.cit, p85.

17)- العربي دخموش، ثلجة نوال جغلوف: محاولة تقييم الضغط الضريبي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع، العدد 2، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 148 و149.

18)- Vito TANZI : Tax system and policy objectives in developing countries, general principles and diagnostic tests, IMF, November, 1983.

19)- رفعت المحجوب: المالية العامة، مكتبة النهضة الجامعية، القاهرة، 1990، ص357.

20)- SANDMO.A: Income tax evasion, labour supply and the equity-efficiency tradeoff, Journal of Public Economics, 1981, p 276.

21)- أحمد جمال الدين موسى: نحو نظرية عامة في التهرب الضريبي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثامن عشر، جامعة المنصورة، القاهرة،1995، ص 108.

22)- Lars P. Feld & Bruno S. Frey: Deterrence and tax morale: how tax administrations and taxpayers interact, 2002, document de travail récompensé par le Jan Francke Tax Research Award décerné par l'OCDE et disponible sur le site (www.ocde.org).

23)- Marc LEROY: Fiscalité et évitement de l'impôt, Une comparaison franco-russe, L'Harmattan, Paris, Sans année, p 24.

24)- G.SCHMOLDERS: Psychologie des finances et de l'impôt, P.U.F, Paris, 1973, p 106 et 134.

25)- A.LEWIS : An empirical assessment of tax mentality, Public finance, 2, 1979, p 249.

26)- J.DUBERGÉ : Les français face à l'impôt, L.G.D.J, Paris, 1990, p 225.

27)- Gilles N. LARIN et Lyne LATULIPPE : La lutte contre l'évitement fiscal et l'évasion fiscale : le point de vue de l'économiste, Revue de planification fiscale et financière, vol. 34, no 2, Montréal (Québec), 2014, p 239.

28)- رابح رتيب: الممول والإدارة الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص160.

29)- أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 104.

30)- Conseil des prélèvements obligatoires, Op.cit., p 20.

31)-Marc Leroy : L'approche sociologique du contrôle fiscal, Revue Tunisienne de Fiscalité, Centre d'Etudes Fiscales de la Faculté de Droit de Sfax, Tunis, n° 7, 2007, p 34 et 35.

32)- Christopher HECKLY : Rationalité économique et décisions fiscales, LGDJ, Paris, 2000, p194.

33)- Marc Leroy : L'approche sociologique du contrôle fiscal, Op.cit., p35.

34)- Paul marie GAUDEMET : Op.cit., p 326 et 327.

35)- خالد الخطيب، مرجع سابق، ص 168.

36)- أنظر قوانين المالية المختلفة في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الموقع الالكتروني للأمانة العامة. للحكومة http://www joradp.dz